

## إعلان الحاكم للكوارث

**وحيث إن** فيروس كورونا المستجد 2019 هو مرض تنفسي حاد جديد يمكن أن ينتشر بين الناس بالانتقال من خلال الجهاز التنفسي ويظهر بأعراض مشابهة لأعراض الإنفلونزا،

**وحيث أن** هناك فئات معينة من السكان معرضون بشكل كبير لخطر الإصابة بأمراض أكثر خطورة نتيجة لفيروس كورونا المستجد 19، بما في ذلك كبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة مثل أمراض القلب أو السكري أو أمراض الرئة،

**وحيث إن** ولاية إلينوي تواصل جهودها الحثيثة للاستعداد لأي طارئ، لأن هذا مرض جديد، وبالنظر إلى المخاطر الصحية المعروفة التي يشكلها على كبار السن وذوي الأمراض المزمنة والخطيرة؛

**وحيث أعلنت** منظمة الصحة العالمية عن وباء فيروس كورونا المستجد كحالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقاً دولياً في 30 يناير 2020، وأعلن وزير الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة أن مرض فيروس كورونا المستجد يمثل حالة طوارئ للصحة العامة في 27 يناير 2020؛

**حيث وصفت** منظمة الصحة العالمية، في 11 مارس/أذار 2020 تفشي مرض كورونا المستجد بأنه وباء، وقد أبلغت عن أكثر من 750,000 حالة و عن 36,500 حالة وفاة تُعزى إلى مرض كورونا المستجد على الصعيد العالمي حتى 31 مارس 2020، و،

وحيث أن مراكز مكافحة الأمراض واتقائها توصي جميع المقيمين في الولايات المتحدة في الوقت الحالي باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لاحتواء انتشار مرض فيروس كورونا المستجد، بما في ذلك: (1) ممارسة التباعد الاجتماعي من خلال الحفاظ على مسافة 6 أقدام من الآخرين وتجنب التجمعات؛ (2) التنبه لأعراض مثل الحمى أو السعال أو ضيق التنفس، وقياس درجة الحرارة في حال ظهور هذه الأعراض؛ و (3) اتباع طرق النظافة المناسبة، بما في ذلك استخدام المناديل عند السعال والعطس، وغسل اليدين في كثير من الأحيان بالماء والصابون لمدة 20 ثانية على الأقل، استخدام مطهرات اليد التي تحتوي على نسبة 60٪ على الأقل من الكحول في حالة عدم توفر الصابون والماء، وتنظيف الأسطح والأشياء التي تلمسها بشكل روتيني ومتكرر؛ لزيادة قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة وإيقاف تفشي المرض قدر المستطاع؛ و

وحيث توصي مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) بالاحتياطات التالية لأفراد الأسرة المعيشية والقائمين على الرعاية وغيرهم من الأشخاص الذين لديهم اتصال مباشر مع شخص لديه أعراض، ولمدة 48 ساعة خلال فترة ما قبل ظهور الأعراض حتى تظهر تلك الأعراض على الشخص فإنه يلتقي معايير للحجر المنزلي: (1) البقاء في المنزل لمدة 14 يوماً بعد آخر مخالطة مع غرباء والحفاظ على مسافة اجتماعية (على الأقل 6 أقدام) مع الآخرين في جميع الأوقات؛ (2) المراقبة الذاتية للأعراض، بما في ذلك التحقق من درجة الحرارة مرتين في اليوم ومتابعة أعراض الحمى أو السعال أو ضيق التنفس؛ و (3) تجنب الاختلاط المباشر مع الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بأمراض شديدة و (ما لم يكن يعيش في نفس المنزل وكان لديه نفس التعرض)؛

**حيث أنه لا يتوفر أي اللقاح أو الدواء** لمرض فيروس كورونا المستجد في الوقت الحالي؛

**وحيث أنه على الرغم من جميع الجهود المبذولة لاحتواء فيروس كورونا 19، إلا أن منظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض واتقائها (CDC) تشير إلى أنه من المتوقع أن ينتشر،**

**وحيث أنه حتى 31 مارس 2020، كان هناك 5,994 حالة مؤكدة من حالات فيروس كورونا المستجد و99 حالة وفاة في إلينوي تعزى لآثار الإصابة بمرض فيروس كورونا المستجد، و**

وحيث أن تفشى وباء COVID-19 قد أدى إلى تأثر الوضع الاقتصادي بشكل سلبي للغاية، بما في ذلك فقدان الدخل والأجور، مما يهدد بتقويض أمن الإسكان واستقراره، والاستقرار المالي العام والأمن للأفراد والشركات في جميع أنحاء ولاية إلينوي؛ و

وحيث أعلن الرئيس في 13 مارس 2020 حالة طوارئ وطنية بموجب المادة 501 (ب) من قانون روبرت ت. ستافورد للإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة في حالات الطوارئ، 42 U.S.C. 5121-5207 بحسب ("قانون ستافورد")، الذي يشمل جميع الولايات والأقاليم، بما في ذلك إلينوي؛ و

وحيث أعلن الرئيس في 26 مارس 2020 عن كارثة كبرى في إلينوي بموجب المادة 401 من قانون ستافورد.

وحيث إنني أعلنت أنا، جيه بي بريتزكر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق كارثة،

وحيث أنه بناء على ما سبق، وبسبب الظروف المحيطة بفيروس كورونا المستجد، تشكلت حالة طوارئ مستمرة في مجال الصحة العامة بموجب المادة 4 من قانون وكالة إلينوي لإدارة الطوارئ؛

وحيث أن الظروف المحيطة بتفشي مرض كورونا المستجد قد أسفرت عن أضرار جسيمة وإصابات وخسائر في الأرواح والممتلكات على نطاق واسع وخطيرة، وتندر بوقوعها، بموجب المادة 4 من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي؛

وحيث تتمثل سياسة ولاية إلينوي في أن تكون الولاية مستعدة للتصدي لأي كوارث وحدث طارئ، وبالتالي، فإنه من الضروري والمناسب توفير موارد إضافية من الدولة لضمان تخفيف جدة تأثير مرض كورونا المستجد وتقليلها إلى الحد الأدنى إلى أقصى حد ممكن وأن سكان إلينوي ما زالوا سالمين وآمنين.

وحيث أن هذا الإعلان سيساعد وكالات إلينوي في تنسيق موارد الولاية والاتحاد، بما في ذلك المخزون الوطني الاستراتيجي من الأدوية ومعدات الوقاية، لدعم الحكومات المحلية استعداداً لأي إجراء طارئ قد يكون ضرورياً يتعلق بتأثير مرض كورونا المستجد في ولاية إلينوي؛

وحيث أن هذه الشروط تعطي مبرراً قانونياً بموجب المادة 7 من قانون وكالة إلينوي لإدارة الطوارئ لإعلان حالة الطوارئ؛

الآن، لذلك، من أجل مساعدة شعب إلينوي والحكومات المحلية المسؤولة عن ضمان الصحة والسلامة العامة، أعلن أنا جيه بي بريتزكر، حاكم ولاية إلينوي، على ما يلي:

**المادة الأولى.** وعملاً بموجب المادة 7 من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، 20 ILCS 7/3305، أجد أن هناك كارثة مستمرة داخل ولاية إلينوي وأعلن على وجه التحديد جميع المقاطعات في ولاية إلينوي كمنطقة كارثة. ويقوم هذا الإعلان بمنح السلطة للحاكم في توجيه جميع سلطات الطوارئ المنصوص عليها في المادة 7 من قانون وكالة إلينوي لإدارة الطوارئ، 20 ILCS 7/3305، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر سلطات الطوارئ المحددة المبينة أدناه.

**المادة الثانية.** وتتولى إدارة الصحة العامة في إلينوي ووكالة إلينوي لإدارة الطوارئ مواصلة التنسيق فيما بينهما بسلاسة فيما يتعلق بالتخطيط لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة والاستجابة لها.

**المادة الثالثة.** توجيه وزارة الصحة العامة في إلينوي إلى مواصلة التعاون مع الحاكم ووكالات الدولة الأخرى والسلطات المحلية، بما في ذلك سلطات الصحة العامة المحلية، في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى حماية الصحة العامة فيما يتعلق بحالة الطوارئ الصحية العامة الجارية.

**المادة الرابعة.** توجيه وكالة إلينوي لإدارة الطوارئ إلى مواصلة تنفيذ خطة عمليات الطوارئ الحكومية لتنسيق موارد الدولة لدعم الحكومات المحلية في عمليات الاستجابة للكوارث وتخطي أضرارها.

**المادة الخامسة.** المساهمة في عمليات الشراء العاجلة اللازمة للاستجابة وسلطات الطوارئ الأخرى كما هو مصرح به بموجب قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، فإن نصوص قانون المشتريات في إلينوي التي من شأنها التعليق بأي شكل من الأشكال مثل: منع أو إعاقة أو تأخير في سبيل اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التعامل مع الكارثة إلى الحد الذي لا يتطلبه القانون الاتحادي. إذا لزم الأمر، ووفقاً للمادة (1)7 من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، 20 ILCS 1/3305(1)، فإنه يجوز للحاكم اتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة لتعليق القوانين والأوامر والقواعد واللوائح الإضافية.

**المادة السادسة.** وعملاً بموجب المادة (3)7 من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، 20 ILCS 3/3305(3)، يواصل هذا الإعلان منح السلطة للحاكم والسلحية حسب المطلوب، في تحويل التوجيهات، أو الموظفين، أو مهمات الأقسام والوكالات في الولاية أو وحداتها بغرض تنفيذ أو تسهيل تنفيذ برامج الاستجابة لحالات الطوارئ.

**المادة السابعة.** يتم توجيه كل من: وزارة الصحة العامة، وإدارة التأمين، وإدارة الرعاية الصحية وخدمات الأسرة في إلينوي إلى الاستمرار في التوصية حسب المطلوب لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن المستهلكين لا يواجهون عوائق مالية من أجل الحصول على خدمات الفحوصات التشخيصية والعلاجية لمرض كورونا المستجد.

**المادة الثامنة.** ويوجه مجلس التعليم في ولاية إلينوي إلى مواصلة التوصية، واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب المطلوب، في سبيل تلافي أضرار التغيب الإلزامي بسبب تفشي وباء COVID-19 والحد من أي عقبات تحول دون استخدام التعلم الإلكتروني أثناء سريان هذا الإعلان الموجود في قانون مدارس إلينوي، 105 ILCS 5/1-1 et. Seq.

**المادة التاسعة.** توجيه جميع منظمات الدولة إلى التعاون مع الحاكم والمنظمات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط لمواجهة الأثر الاقتصادي لتفشي مرض كورونا المستجد وإصلاح أضرارها.

**المادة العاشرة.** وعملاً بموجب المادة (14)7 من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، 20 ILCS 14/3305(14)، فإنه يحظر في ولاية إلينوي أثناء سريان هذا الإعلان رفع أسعار بيع السلع أو الخدمات، بما في ذلك اللوازم الطبية ومعدات الوقاية والأدوية وغيرها من السلع المخصصة للمساعدة في الوقاية، أو العلاج، أو التعافي من مرض كورونا المستجد.

**المادة الحادي عشر.** ويمكن لهذا الإعلان أن يسهل توفير المعونات في حالات طوارئ الاتحاد و/أو الكوارث إذا كان التقييم الكامل والشامل للأضرار يشير إلى أن متطلبات تخطي الأضرار الفعالة يتجاوز قدرات الدولة والحكومات المحلية المتضررة.

**المادة الثاني عشر.** يسري هذا الإعلان على الفور ويظل ساري المفعول لمدة 30 يوماً.